الأمن والهجرة: "الشروط الخفيّة" في اتفاقيات أوروبا

1. المقدمة

لم تعد الهجرة اليوم مجرّد ملف إنساني أو تحدٍّ اقتصادي على أطراف أوروبا؛ لقد إلى بوابة تُعاد عبرها صياغة مفهوم الشراكات الدولية بكاملها. فمنذ عام 2015، تغيّر الخطاب الأوروبي من الحديث عن "التنمية والاستقرار" إلى معادلة أكثر صراحة وصرامة: المال مقابل المنع. وشيئًا فشيئًا، وبصورة تراكمية، بدأت ملامح سياسة أوروبية جديدة تتشكل — سياسة لا تُعلن أهدافها دائمًا صراحة، لكنها تقود عمليًا إلى بناء منظومة كاملة من الضبط، والمراقبة، وتصدير الحدود، وفرض الشروط التقنية والاقتصادية التي تربط دعم الجنوب بقدرته على إبقاء المهاجرين بعيدًا عن الشواطئ الأوروبية.

هذا التحوّل لم يكن وليد قرار مفاجئ، بل نتيجة شبكة معقدة من التفاعلات: تصاعد التيارات اليمينية داخل أوروبا، تضخم سوق الصناعات الأمنية والتكنولوجية، الضغوط الانتخابية، الأزمات المتلاحقة في الجوار، وارتباط المصالح الاقتصادية بنُظم مراقبة عابرة للحدود تقودها شركات عملاقة. بذلك أصبحت الهجرة ليست مجرد "تحدٍّ خارجي" بل آلية داخلية تُعاد عبرها صياغة السياسات، وتُعاد هيكلة الموازنات، وتتبدل أولويات التعاون الدولي.

في المقابل، لم تمرّ هذه السياسات دون ردود فعل في الجنوب العالمي. فالدول التي تجد نفسها شريكاً "إلزاميًا" في ضبط حدود أوروبا تنظر إلى هذه الترتيبات بعين الريبة: هل هو تعاون؟ أم إكراه اقتصادي وسياسي؟ وبين الضغوط الأوروبية، والحاجات الاقتصادية، وضعف ميزان القوى، أصبحت كثير من الحكومات تتأرجح بين قبول الشروط للحفاظ على الدعم، وبين السخط الشعبي الذي يرى في تلك الاتفاقيات مساسًا بالسيادة وتحويلًا للجنوب إلى "حارس حدود" بلا مقابل حقيقي.

تأتي هذه الدراسة لتفكك هذه التحولات المتشابكة، وتتبع كيف أصبحت الهجرة أداة أمنية، وشبكة مصالح، وشرطًا غير معلن في الاتفاقيات الأوروبية مع الجنوب. تتناول الورقة تحوّل منطق الشراكات نحو الأمن، وظهور الشروط الخفية، وتصدير الحدود، ومعادلة الابتزاز المتبادل، وصولاً إلى الدور غير المرئي لشركات التكنولوجيا، وصعود اليمين الأوروبي، ثم النهاية عند ردود الفعل المتوترة في الجنوب العالمي. ومن خلال هذا التحليل، يتضح أن ملف الهجرة بات اليوم أحد أهم المفاتيح لفهم مستقبل علاقة أوروبا بمحيطها، ليس فقط كقضية حدودية، بل كضابط استراتيجي يعيد تشكيل توازنات القوة ويحدد طبيعة التعاون الدولي في العقد القادم.

2. "الأمن أولًا" — كيف تغيّر منطق الاتفاقيات الأوروبية؟

شهدت السياسة الخارجية للاتحاد الأوروبي تحولًا نحو نهج أمني صارم فيما يتعلق بالهجرة، خاصة بعد عام 2015. فقد أدى التدفق غير المسبوق لطالبي اللجوء عام 2015 (أكثر من 1.2 مليون شخص دخلوا الاتحاد الأوروبي في ذلك العام معظمهم من سوريا) إلى شعور أوروبي بـ"الأزمة"، وكشف قصور نظام اللجوء المشترك. ونتيجة لذلك، أصبحت أولوية صانعي القرار هي ردع الهجرة غير النظامية بدلًا من التركيز السابق على مشاريع التنمية في بلدان المنشأ. وتشير الدراسات إلى أن عدد طلبات اللجوء في الاتحاد الأوروبي عاد للارتفاع ليبلغ في عام 2022 حوالي 996,000 طلب – وهو الرقم الأعلى منذ 2016 – مما عزز الشعور بأن

أوروبا تواجه موجات جديدة تضغط على مواردها وقدراتها. وفي النصف الأول من عام 2023 وصل أكثر من 82,000 مهاجر عبر البحر المتوسط، وهي أعلى حصيلة نصف سنوية منذ 2016، الأمر الذي أجج المخاوف الأمنية ودفع نحو مزيد من التشديد (Mixed Migration Centre, 2023).

هذا الواقع عزز التحول نحو مفهوم "الأمن أولًا" في الاتفاقيات الدولية للاتحاد الأوروبي. بعد 2015، اتجهت سياسات بروكسل إلى دمج إدارة الحدود ومكافحة الهجرة في صلب التعاون التنموي مع الدول المجاورة. على سبيل المثال، أنشأ الاتحاد الأوروبي في أواخر 2015 "الصندوق الائتماني من أجل أفريقيا" بحجم يقارب 5€ مليار بهدف "معالجة الأسباب الجذرية للهجرة غير النظامية"، لكن عمليًا جرى توجيه معظم موارده إلى مشاريع ذات طابع أمني ولضبط الحدود. يُذكر أن هذا الصندوق، الممول بمعظمه من ميزانية الاتحاد (4.4€ مليار من أصل 5€ مليار)، تعرض لاحقًا لانتقادات حادة من قبل محكمة المدققين الأوروبية في 2024 لأنه لم يركز بشكل فعال على الأولويات التنموية وفشل في تفادي دعم جهات منتهكة لحقوق الإنسان. وهكذا يتضح تغيّر منطق الشراكات: إذ أصبحت سياسات الردع والمراقبة الحدودية تتقدم على أجندة التنمية في التعاون الأوروبي–الأفريقي (The Guardian, 2024).

إلى جانب ذلك، توسّع مفهوم "الأمن" نفسه ليشمل أمن الحدود الخارجية للاتحاد الأوروبي. فلم تعد حماية الحدود شأنًا داخليًا فحسب، بل غدت جزءًا مدمجًا في سياسات الاتحاد التنموية والاقتصادية مع دول الجوار. بمعنى آخر، يتم التعامل مع إدارة الهجرة كعنصر استراتيجي في الاتفاقيات: من مراقبة السواحل، إلى بناء قدرات خفر السواحل لدى الدول الشريكة، وتبادل المعلومات حول المهاجرين. واعتبارًا من 2020، ومع العمل على ميثاق أوروبي جديد للهجرة واللجوء، بات التنسيق مع دول خارجية حول منع تحركات المهاجرين ركيزة أساسية في الاستراتيجية الأوروبية (Brookings, 2020). وانعكس ذلك أيضًا في تضخم موارد الوكالات الأمنية الأوروبية: فقد زاد تمويل وكالة حماية الحدود الأوروبية (فرونتكس) بأضعاف، من نحو 320€ مليون عام 2018 إلى خطة تصل قرابة 1.9€ مليار بحلول 2027 (Transnational Institute, 2023)، مما يوضح أولوية الاتحاد في تعزيز القدرة الردعية على حدوده.

باختصار، تغير منطق الاتفاقيات الأوروبية بعد 2015 (وتسارع بعد 2020) من التركيز على "تصدير التنمية" إلى "تصدير الحدود": أي اشتراط أن يكون التعاون الاقتصادي والتنموي مشروطًا بمساعدة الدول الشريكة لأوروبا في تحقيق هدف أوروبي داخلي، وهو إبقاء المهاجرين خارجًا. وقد أقرّت قيادات الاتحاد صراحةً بأن إدارة ملف الهجرة غدا جزءًا من الأمن القومي الأوروبي. وهذا التحوّل لم يأتِ من فراغ، بل تغذّى من ضغوط سياسية داخلية سنأتي عليها في المحاور اللاحقة، كما استند إلى إعادة تعريف المصلحة الأوروبية في جوارها بأن الاستقرار الأمني (ضبط الحدود) يتقدم على كل ما سواه.

3. الشروط الخفية — كيف تُدمج مكافحة الهجرة في الحزم الاقتصادية؟

تتبنى أوروبا اليوم ما يمكن اعتباره "دبلوماسية مشروطة بالهجرة"؛ إذ يتم إدراج بنود غير معلنة بوضوح في صفقات التعاون مع دول إفريقيا والشرق الأوسط تربط التمويل والمساعدات بمدى تعاون تلك الدول في ضبط الهجرة. من الأمثلة البارزة على ذلك اشتراط "ضبط الحدود" مقابل التمويل في الاتفاقيات الثنائية. فعلى الرغم من الصياغات الدبلوماسية التي تتحدث عن "تحسين إدارة الهجرة" أو "تعزيز القدرة على مراقبة الحدود"، فإنها تعني ضمنًا أن المعونات التنموية أو منح الاستثمار لن تتدفق ما لم تحقق الدول الشريكة نتائج في منع خروج المهاجرين من أراضيها باتجاه أوروبا. وبذلك أصبحت مكافحة الهجرة شرطًا ضمنيًا للحصول على

المنافع الاقتصادية المقدمة من الاتحاد الأوروبي. وقد أكد محللون أن برامج التعاون التنموي باتت منحازة نحو مشاريع "إدارة الهجرة" على حساب الأهداف التنموية التقليدية (Ministero degli Affari Esteri e della Cooperazione Internazionale, 2023).

فعلى سبيل المثال، مذكرات التفاهم بين الاتحاد الأوروبي ودول شمال إفريقيا غالبًا ما تتضمن مساعدات مالية واستثمارات مشروطة بقيام تلك الدول بتشديد الرقابة على حدودها وقبول إعادة المهاجرين المرحّلين. في اتفاق 2023 بين الاتحاد وتونس، وُعدت تونس بحزمة دعم اقتصادي تزيد عن مليار يورو (منها ~105€ مليون مخصصة مباشرة لضبط الحدود) (The Guardian, 2023)، مقابل التزامها بمكافحة المغادرين عبر قوارب الهجرة غير النظامية. وعلى المنوال ذاته، ارتبطت حزمة قروض ميسرة ومساعدات للمغرب منذ 2018 بتعاون الرباط في الحد من تدفقات المهاجرين عبر البحر المتوسط الغربي. هذه "الشروط الخفية" تكاد تكون قاسمًا مشتركًا اليوم في الاتفاقيات: فالمساعدات الإنسانية، وبرامج تحديث البنى التحتية، ودعم ميزانيات الدول الشريكة – كلها مشروطة ضمنًا بقيام تلك الدول بإجراءات صارمة لمنع الهجرة.

إلى جانب المال، برزت أدوات ضغط تقنية ورقمية ضمن هذه الشروط. فمن ذلك، اشتراط اعتماد الدول المعنية نظم مراقبة رقمية وبايومترية (قياسات حيوية) لضبط حركة الأشخاص. لقد دفعت أوروبا باتجاه نشر أنظمة تعريف وهوية رقمية للمهاجرين في دول العبور، تشمل أخذ بصمات الأصابع وقزحية العين وتسجيل البيانات ضمن قواعد مركزية (The Guardian, 2023). كما موّلت مشاريع لإنشاء قواعد بيانات دخول وخروج للمسافرين في بعض البلدان المجاورة وتعزيز الربط المعلوماتي معها. على سبيل المثال، دعم الاتحاد إنشاء أنظمة مراقبة حدودية متقدمة في دول غرب إفريقيا تشمل أنظمة بيومترية على المعابر (Ministero degli Affari Esteri e della Cooperazione Internazionale, 2023)، بحجة إدارة الهجرة ومكافحة الاتجار بالبشر. ولكن هذه التقنيات تُستخدم أيضًا كوسيلة ضغط: فإتاحة التمويل الأوروبي مشروطة بقبول الدول استخدام هذه التكنولوجيا وتسليم بيانات المهاجرين إلى الأجهزة الأوروبية ضمن اتفاقيات أمنية. وهذا ما يصفه البعض بأنه "رقابة رقمية عابرة للحدود" تمكّن أوروبا من متابعة تحركات المهاجرين حتى قبل بلوغهم أراضيها. وقد حذّرت الأمم المتحدة من أن اعتماد تقنيات الحدود الذكية دون ضوابط قد يؤدي إلى انتهاكات، إذ لوحظ ارتفاع الوفيات حيثما طُبقت مراقبة تكنولوجية مشددة بدل عمليات الإنقاذ (The Guardian, 2023). رغم ذلك، يواصل الاتحاد تشجيع دول الجوار على تبني التقنيات البيومترية، ملوّحًا بأن التعاون التقني والأمني هذا سيكون شرطًا للاستفادة من مبادرات التنمية الأوروبية.

باختصار، اندمج ملف الهجرة في صلب الحزم الاقتصادية الأوروبية كـ"شرط خفي" لا يُصرَّح به في العناوين لكنه حاضر في التطبيق. إن "تحسين إدارة الهجرة" أصبح العبارة المفتاحية الفضفاضة التي تعني عمليًا: أوقفوا المهاجرين لتحصلوا على المال. هذه المقايضة تثير تساؤلات أخلاقية وقانونية سنتناولها لاحقًا، لكنّها باتت واقعًا يوجه سياسة الجوار الأوروبية اليوم.

4. "تصدير الحدود الأوروبية" — عصر الاعتماد الخارجي لحراسة الحدود

تعتمد الإستراتيجية الأوروبية الجديدة على نقل عبء حراسة الحدود وعمليات المنع إلى دول خارج حدودها المباشرة، فيما يُعرف بسياسة "تصدير الحدود" أو الاعتماد الخارجي (outsourcing) في إدارة الهجرة. جوهر هذه السياسة هو أن تدفع أوروبا المال، وتتولى الدول الجارة القيام بالعمل القذر المتمثل في اعتراض المهاجرين وإبقائهم بعيدين عن أوروبا. وقد تجسدت هذه السياسة في سلسلة من الصفقات الثنائية مع دول مثل تركيا وليبيا وتونس والمغرب ودول الساحل وغيرها.

أشهر هذه الصفقات هو الاتفاق بين الاتحاد الأوروبي وتركيا عام 2016، الذي تعهّدت فيه أنقرة بمنع المهاجرين من العبور إلى اليونان مقابل حزمة حوافز مالية وسياسية كبيرة. وتضمن الاتفاق تعهد الاتحاد بتقديم 6€ مليارات للمشاريع الداعمة للاجئين في تركيا، إضافة إلى وعود بتخفيف قيود التأشيرة للأتراك وتسريع مفاوضات الانضمام الأوروبية. وبالفعل نجح الاتفاق في خفض عدد الوافدين عبر بحر إيجه من 861,000 في 2015 إلى نحو 36,000 في 2016 (أي بعد الاتفاق). ورغم الانتقادات الحقوقية، استمرّ الشريكان في تجديد التفاهم ضمنيًا في السنوات اللاحقة لأن الأرقام أثبتت فعاليته من منظور الردع. كذلك حصلت تركيا على دعم إضافي (مثال: التزام أوروبي جديد بحوالي 3€ مليارات عام 2021 لاستمرار التعاون) ما رسّخ معادلة "الهدوء مقابل المال" (Migration Policy Institute, 2016).

على المنوال نفسه، وقّعت إيطاليا اتفاقيات غير مباشرة مع ليبيا (عبر حكومة الوفاق ثم حكومة الوحدة) بدءًا من 2017 تستهدف تمويل خفر السواحل الليبي وتدريبه، مقابل اعتراض قوارب المهاجرين وإعادتهم إلى الشواطئ الليبية. وقد تعهّدت روما بتقديم ملايين اليورو ومعدات (مثل زوارق دورية) للسلطات الليبية، وبالفعل تم اعتراض عشرات الآلاف من المهاجرين في البحر وإعادتهم قسرًا إلى مراكز احتجاز بليبيا بتمويل وتسليح أوروبي (Brookings Institution, 2021). تُقدر المنظمات أن أكثر من 82,000 شخص أُعيدوا إلى ليبيا خلال خمس سنوات فقط (2017–2021) نتيجة هذا التعاون بين أوروبا وليبيا. وفي عام 2021 وحده اعترض خفر السواحل الليبي - المدعوم أوروبيًا - ما يفوق 32,000 مهاجر ولاجئ في عرض البحر وأعادهم، وهو رقم قياسي بثلاثة أضعاف العام السابق. هذه السياسة بالوكالة وفّرت على أوروبا مشهد تحمّل مسؤولية اعتراض الزوارق بنفسها، لكنها أدت إلى حبس المهاجرين في ظروف وُصفت بأنها "جحيمية" من تعذيب وعنف في ليبيا. ومع ذلك، استمرت تلك الترتيبات بل وتم تجديد مذكرة التفاهم الإيطالية–الليبية في 2023 تلقائيًا، في دلالة على تغليب الاعتبارات الأمنية على التحفظات الحقوقية (Amnesty International, 2022).

لم تقتصر سياسة "تصدير الحدود" على تركيا وليبيا. فقد عقد الاتحاد أيضًا اتفاقات مع دول كمصر والمغرب وتونس وغيرها، بأشكال مختلفة. المغرب مثلًا تلقى دعمًا ماليًا وأمنيًا من إسبانيا والاتحاد الأوروبي لتحسين مراقبة حدوده الشمالية والحد من انطلاق المهاجرين عبر المتوسط أو عبورهم لسبتة ومليلية. وفي عام 2021 عندما توترت العلاقات بين الرباط ومدريد، خففت المغرب مراقبتها الحدودية بشكل مفاجئ، مما أدى لوصول حوالي 8,000 مهاجر في أيام قليلة إلى مدينة سبتة الإسبانية – في ما اعتبرته إسبانيا "ابتزازًا" سياسيًا من المغرب (Reuters, 2021). هذا الحادث بيّن مدى اعتماد أوروبا على حسن نية الدول "الحارسة": فبإمكان تلك الدول فتح البوابات في أي لحظة كورقة ضغط. أما تونس، فبرزت في 2023 كحلقة جديدة في السلسلة: حيث وقع قادتها مذكرة تفاهم مع الاتحاد تتضمن مساعدات مالية (حوالي 105 مليون يورو لأمن الحدود ضمن حزمة أوسع تفوق مليار يورو) مقابل قيام خفر السواحل التونسي بمنع قوارب المهاجرين من المغادرة وضبط شبكات التهريب. ورغم إبرام الصفقة، شهدت الأشهر التالية استمراراً – بل وارتفاعاً بنسبة 70% – في تدفقات المهاجرين من تونس نحو إيطاليا (The Guardian, 2023)، ما يثير أسئلة حول فعالية هذه المقاربة. ومع ذلك، الاتحاد الأوروبي يضاعف رهانه على منهج "الاستعانة بالغير" في حماية حدوده، معتبرًا أنه لا خيار له سوى الدفع للدول المجاورة كي تقوم بالدور نيابةً عنه.

بذلك يمكن وصف الوضع الحالي بأنه "عولمة للحدود الأوروبية": فحدود أوروبا لم تعد مرسومة فقط على الخارطة عند شواطئ المتوسط، بل امتدت فعليًا إلى الصحراء الليبية والحدود التركية–السورية وحتى عمق الصحراء الأفريقية عبر وكلاء محليين. أوروبا تدفع بسخاء – بمبالغ وصلت مليارات اليوروهات خلال سنوات قليلة – لتضمن أن عمليات المنع والاحتجاز والاعتراض تتم خارج

أراضيها. وبهذا الأسلوب تتجنب حكومات الاتحاد التبعات القانونية والأخلاقية المباشرة لهذه العمليات، لكن منظمات حقوقية تؤكد أن المسؤولية لا يمكن تصديرها كما تُصدَّر الحدود، وأن الاتحاد الأوروبي شريك فعلي في الانتهاكات الواقعة نتيجة هذه الصفقات (Brookings Institution, 2021; Amnesty International, 2022).

5. الاقتصاد السياسي للمساعدات — هل نعيش "ابتزازًا متبادلًا"؟

أدت المعادلة الجديدة (الأمن/المال) إلى ظهور حالة يمكن وصفها بـ"الابتزاز المتبادل" بين أوروبا وشركائها في الجنوب. فمن جهة، تستخدم أوروبا أموال المساعدات والتنمية كورقة ضغط على الدول لانتزاع تعاونها في قضية الهجرة؛ ومن جهة أخرى، تدرك تلك الدول امتلاكها ورقة مساومة قوية هي التهديد بفتح أبواب الهجرة نحو أوروبا للحصول على مزيد من المكاسب. والنتيجة علاقة يغلب عليها الطابع النفعي والمعاملات قصيرة الأمد بدل الشراكة الإستراتيجية الحقيقية (Mixed Migration Centre, 2023).

على الجانب الأوروبي، أصبح التمويل مشروطًا: أي دولة تريد معونة أو امتياز اقتصادي أوروبي عليها إبداء التعاون في إعادة قبول مهاجريها وضبط حدودها. وقد صرح مسؤولون أوروبيون مرارًا برغبتهم في "استخدام كل الروافع" – من مساعدات التنمية إلى التأشيرات والتجارة – "لتحفيز أو معاقبة" الدول بحسب تعاونها في ملف الهجرة. بالفعل، في 2021 تبنى الاتحاد آلية تربط إصدار التأشيرات الأوروبية لدول معينة بمدى تعاون حكوماتها في إعادة رعاياها المرفوضة طلبات لجوئهم. وتم تفعيل عقوبات تأشيرة ضد دول (مثل غامبيا) تباطأت في الاستجابة (Italian Ministry of Foreign Affairs, 2023). كذلك لوّحت المفوضية بخفض برامج تنموية عن دول أخرى إن لم تتحقق منها نتائج في منع الهجرة غير النظامية. أي أن الرسالة الأوروبية واضحة: التعاون الأمني شرط للاستفادة الاقتصادية. وهذا بحد ذاته نوع من الابتزاز السياسي المقنّع؛ إذ تُستغل حاجات تلك البلدان إلى الدعم المالي لفرض أجندة أمنية أوروبية عليها قد لا تكون من أولوياتها.

على الجانب المقابل، أتقنت بعض دول الجوار لعبة الابتزاز المعاكس. تركيا مثلًا هددت أكثر من مرة بـ"فتح الأبواب" أمام اللاجئين نحو أوروبا إذا لم تحصل على امتيازات إضافية. ففي فبراير 2020، سمحت أنقرة لآلاف المهاجرين بالاتجاه إلى الحدود اليونانية للضغط على الاتحاد أبان خلافات سياسية، ما أثار أزمة مؤقتة (Migration Policy Institute, 2020). المغرب أيضًا استخدم ورقة الهجرة في خلافه مع إسبانيا عام 2021 كما أسلفنا، حين غضّت قواته الطرف فجأة عن عبور الآلاف إلى سبتة (Reuters, 2021). حتى تونس، التي تعاني اقتصاديًا وتعتمد على دعم دولي، يدرك رئيسها أن أوروبا بحاجة لتعاون بلاده، وقد لوح ضمنيًا بأنه لن يكون شرطيًا مجانياً لأوروبا – خاصة في ظل انتقادات داخلية بأن سيادة تونس تُنتقص عبر قبول إملاءات أوروبية. وبهذا تساوم حكومات الجنوب أيضًا: فكما يقول أحد المحللين "أوروبا بحاجة لحراس للحدود، وهؤلاء الحراس يريدون الثمن المناسب" (Italian Ministry of Foreign Affairs, 2023).

هذه العلاقة المعقدة تطرح سؤال "من المستفيد الحقيقي؟". ظاهريًا الجميع رابح: أوروبا تقلص أعداد الواصلين، والدول الشريكة تنعش اقتصادها بالمساعدات. لكن عند التفحص، نجد مستفيدين محددين على الجانبين: في الجنوب، غالبًا النخب الحاكمة والأجهزة الأمنية هي من تجني الثمار المباشرة (أموال، معدات، اعتراف سياسي)، بينما المجتمعات المحلية وقد تكون غير مستفيدة بل ومتضررة. فمثلاً، ملايين اليوروهات التي تُنفق على شراء زوارق دورية أو أنظمة مراقبة تصب في ميزانيات وزارات الداخلية وقوات الأمن، ولا تصل للمواطن العادي في دول تعاني الفقر والبطالة. بل إن إعادة المهاجرين قد تشكّل خسارة اقتصادية لتلك المجتمعات؛ لأن كثيرًا من هؤلاء المهاجرين كانوا سيرسلون حوالات مالية لأسرهم لو تمكنوا من الوصول لأوروبا. وهكذا تجد

بعض البلدان نفسها ممزقة بين قبول أموال أوروبا وبين خسارة عوائد الهجرة، مما يخلق انقسامًا داخليًا: الحكومات تميل للمال الأوروبي، فيما قطاعات من المجتمع (خاصة عائلات المهاجرين والشباب العاطل) ترى في الهجرة طوق نجاة اقتصاديا. لقد شهدت غامبيا مثلًا احتجاجات شعبية حين تعاونت حكومتها مع ألمانيا في ترحيل المهاجرين عام 2018، حيث اعتبر الناس ذلك رضوخًا للإملاءات مقابل فتات، ما اضطر الحكومة لتعليق الاتفاق تحت ضغط الشارع (Italian Ministry of Foreign Affairs, 2023).

يمكن القول إننا إزاء معادلة ابتزاز متبادل غير مستقرة. فأوروبا تستخدم اقتصاد "العصا والجزرة" مع الدول المجاورة، وهذه الدول ترد باستخدام "ورقة الهجرة" كلما سنحت الفرصة لتحقيق مكاسب إضافية أو لتخفيف الضغط عنها. هذا الوضع قد يؤدي إلى شراكات هشة لا تقوم على ثقة حقيقية ولا مصالح طويلة الأجل، بل على مقايضات آنية. ومما يفاقم ذلك تفاوت القوى: فعلى المدى الطويل، تبقى دول الجنوب في موقف الأضعف اقتصاديًا، مما قد يخلق مرارة وشعورًا بالاستغلال لديها – وهو ما سنتطرق إليه في المحور الثامن حول ردود الفعل في الجنوب العالمي.

6. حقوق الإنسان بين القانون والمساومة

تزامن التركيز على أمن الحدود مع تراجع ملحوظ للاعتبارات الإنسانية في سياسات الهجرة الأوروبية الخارجية. أصبحت انتهاكات حقوق المهاجرين أشبه بثمن مقبول ضمنيًا لمنع وصولهم أوروبا، في تناقض مع قيم القانون الدولي ومبادئ حقوق الإنسان التي يتبناها الاتحاد أيديولوجيًا. تجلت هذه الظاهرة في تصاعد عمليات الصدّ والإعادة القسرية (Pushbacks) وانعقاد اتفاقيات تفتقر للرقابة المستقلة، مع تجاهل متكرر لتقارير الهيئات الأممية التي حذرت من عواقب هذه الممارسات.

من أبرز الأمثلة عمليات الصد في بحر إيجه والبلقان: إذ وثّقت تحقيقات صحفية عام 2021 أن قوات خفر السواحل لدول أعضاء – بدعم لوجستي من فرونتكس – قامت بإعادة عشرات آلاف طالبي اللجوء بشكل غير قانوني ومنهجي عبر الحدود. وجاء في تحليل لصحيفة الغارديان أن أكثر من 40,000 طالب لجوء تم صدّهم في أوروبا أثناء جائحة كورونا 2020–2021، باستخدام أساليب عنيفة، وأن تلك العمليات ارتبطت بوفاة ما لا يقل عن 2,000 شخص أثناء محاولتهم العبور (The Guardian, 2021b). هذه الأرقام الصادمة تعكس مستوى التجاهل للحق في طلب اللجوء ولحماية الحياة البشرية عندما يتعارض ذلك مع هدف "حماية الحدود". كما أثبتت تقارير موثقة حالات تعرض مهاجرين تعرضوا للصدّ للضرب وسوء المعاملة وحتى السرقة من قبل عناصر أمنية في بعض الحدود (مثال: تقارير عن الشرطة الكرواتية). وبالرغم من أن هذه الأفعال تنتهك بوضوح القوانين الدولية والأوروبية، إلا أن المساءلة شبه غائبة: فعندما واجهت فرونتكس فضيحة تواطؤ في صدّ المهاجرين، اضطرت قيادتها للاستقالة عام 2022 بعد تحقيقات، لكن السياسة العامة لم تتغير بشكل جوهري.

على الجانب الجنوبي، أدت اتفاقيات إعادة المهاجرين إلى تجاهل متعمّد للوضع الحقوقي في دول الشركاء. مثلًا، لم يشترط الاتحاد الأوروبي في اتفاقه مع ليبيا أي ضمانات فعلية لتحسين معاملة المهاجرين العائدين، رغم علمه بأنهم سيُحتجزون في مراكز تشهد تعذيبًا وانتهاكات جنسية وقتلًا خارج القانون. وأشار تقرير لمحكمة المدققين الأوروبية في 2024 إلى أن بنود تعليق التمويل في حال انتهاك حقوق الإنسان – إن وُجدت – نادرًا ما تُفعَّل في المشاريع المتعلقة بالأمن أو إدارة الحدود. وذكر نفس التقرير أن المفوضية الأوروبية ليست لديها آليات فعّالة لتتبع الانتهاكات المتعلقة بمشاريع تمويلها (The Guardian, 2024b). كذلك، أثار برلمانيون أوروبيون ونشطاء تساؤلات حول اتفاقية الاتحاد مع تونس 2023، حيث لم تشمل أي شرط صريح يضمن احترام حقوق

المهاجرين، في حين رُصدت تقارير عن قيام السلطات التونسية لاحقًا بطرد مهاجرين من إفريقيا جنوب الصحراء وتركهم عند حدود صحراوية مع ليبيا دون ماء أو طعام – وهو ما اعتبرته منظمات دولية انتهاكًا جسيمًا نتج أيضًا عن تشجيع أوروبي على التشدد وعدم وجود رقابة (Amnesty International, 2023).

يبرر المسؤولون الأوروبيون هذه السياسات عبر خطاب "مكافحة الاتجار بالبشر" وحماية الأرواح، فيما يعتبره منتقدون مجرد ذريعة لشرعنة التشديد الحدودي. فالاتحاد الأوروبي كثيرًا ما يؤكد أن هدفه هو محاربة شبكات التهريب التي تستغل المهاجرين وتعريضهم للخطر. لا شك أن مكافحة التهريب أمر ضروري، لكن الخطاب الأوروبي يوظَّف غالبًا لتبرير إجراءات تمنع الضحايا أنفسهم (أي المهاجرين) من الوصول لبر الأمان. فمثلاً، تروج بروكسل لاتفاقياتها مع ليبيا وتونس باعتبارها حماية للمهاجرين من الرحلات المميتة في البحر، في حين يرد نقاد بأن النتيجة الفعلية هي إرجاع المهاجرين إلى أماكن أكثر خطرًا (سجون الميليشيات في ليبيا أو مصير التشرد في الصحراء) (Amnesty International, 2023b). كذلك يشير الاتحاد إلى رغبته في "منع الإتجار بالبشر" كغطاء لتعزيز قدرات المراقبة والتصدي، بينما يتجاهل تقارير أممية تشير إلى أن إغلاق الطرق النظامية يدفع المهاجرين أكثر نحو أيدي المهربين. أي أن السياسة الحالية قد تزيد اعتماد المهاجرين على شبكات غير قانونية بدلًا من تقليصها.

في المحصّلة، تبدو حقوق الإنسان ورقة تفاوض يجري التنازل عنها ضمنيًا ضمن مساومات السياسة الواقعية. فالاتحاد الأوروبي – الحاصل على جائزة نوبل للسلام والذي لطالما تباهى بريادته الأخلاقية – يغض الطرف عن انتهاكات صارخة حين يتعلق الأمر بمنع الهجرة. بالمقابل، الدول الشريكة تدرك أن سجلها الحقوقي لن يكون عائقًا كبيرًا طالما تؤدي المطلوب في ملف الهجرة. وقد حذّر مفوض الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين والمفوض السامي لحقوق الإنسان مرارًا من أن سياسات الردع الأوروبية تقوّض نظام حماية اللاجئين الدولي. لكن الاستجابة الأوروبية كانت حتى الآن تقديم بعض الدعم الإنساني هنا وهناك دون تعديل النهج الأساسي. إنها معضلة أخلاقية عميقة: كيف نوازن بين سيادة الدول على حدودها وبين واجباتها الإنسانية؟ – ويبدو أن كفة السيادة (أو بالأحرى تسييس ملف السيادة لخدمة أهداف انتخابية) هي الراجحة حاليًا في أوروبا.

7. صعود اليمين الأوروبي — من أزمة عابرة إلى سياسة دائمة

لا يمكن فهم تشدد سياسات الهجرة الأوروبية بدون النظر إلى التحولات السياسية الداخلية في دول الاتحاد خلال العقد الماضي. فلقد أدى وصول أعداد كبيرة من اللاجئين عام 2015–2016 إلى صعود غير مسبوق لليمين القومي والشعبوي في عدة بلدان أوروبية، مستغلين مخاوف شرائح من السكان إزاء "فقدان السيطرة" و"تهديد الهوية". ومع مرور الوقت، تحولت سياسات كانت تعتبر طارئة خلال الأزمة إلى نهج دائم ومؤسسي، مدفوعة بضغط انتخابي مستمر.

منذ أزمة 2015، حققت الأحزاب اليمينية المتشددة نجاحات انتخابية بارزة في دول مثل إيطاليا وألمانيا وفرنسا والنمسا والمجر وبولندا وغيرها. حتى الدول التي لم يصل فيها اليمين المتطرف إلى الحكم تأثرت سياساتها بفعل منافسته الشرسة التي دفعت الأحزاب الوسطية لتبني مواقف أكثر صرامة تجاه الهجرة لامتصاص خوف الناخبين (Brookings Institution, 2023). ففي فرنسا وألمانيا مثلًا، شهدنا تحول الخطاب العام تدريجيًا نحو التشدد. وبحلول 2023، كانت نبرة "الأمن والهجرة" في صدارة الأجندة الانتخابية الأوروبية، حيث بات الفوز في الانتخابات – الأوروبية والمحلية – مرتبطًا بإظهار الحزم ضد الهجرة. وأظهرت نتائج انتخابات البرلمان الأوروبي الأخيرة وانتخابات وطنية عدة انجرافًا قويًا نحو اليمين مع مركزية قضية الهجرة في النقاش العام. هذا الصعود اليميني حوّل أزمة 2015 من حدث استثنائي إلى ما يشبه "أزمة دائمة" في الذهن السياسي الأوروبي. فحتى مع انخفاض

أعداد الوافدين بشكل كبير بعد 2016، ظل الخطاب السياسي يتعامل كأن أوروبا تحت حصار مستمر. وأصبحت فكرة "فقدان السيطرة على الحدود" هاجسًا يستدعي إجراءات متواصلة، ليس فقط لدول الحدود كاليونان وإيطاليا، بل لكل أوروبا التي خشيت من تكرار مشاهد 2015. وقد وصف باحثون هذا التحول بأنه "أمْنَنة" مستدامة للهجرة: أي اعتبار الهجرة مسألة أمن قومي دائمة وليست ظرفًا طارئًا (Brookings Institution, 2023).

وبطبيعة الحال، انعكس ذلك على السياسات الخارجية للاتحاد الأوروبي. فأصبحت أي مفاوضات مع دول جنوب المتوسط وأفريقيا محكومة جزئيًا باعتبارات الداخل الأوروبي السياسية. على سبيل المثال، دفع فوز حكومة يمينية في إيطاليا 2022 بالاتحاد إلى استعجال الاتفاق مع تونس 2023، حيث مارست روما بقيادة جورجيا ميلوني ضغطًا كبيرًا لوضع الاتحاد ثقله خلف صفقة توقف قوارب المهاجرين (The Guardian, 2023). ومرد ذلك أن هذه الحكومة وغيرها وعدت ناخبيها بوقف الهجرة وتحتاج لإظهار إنجازات ملموسة. كذلك في شرق أوروبا، قبيل انتخابات بولندا 2023 مثلاً، تبنى القادة مواقف متشددة جدًا من استقبال أي لاجئين، مما أثّر على تضامن الاتحاد في توزيع الأعباء. كما أن انتخابات البرلمان الأوروبي looming 2024 آنذاك شكلت حافزًا للقادة الأوروبيين لسنّ تشريعات أكثر صرامة وإبرام اتفاقات رادعة كي لا يُتهموا بالتساهل من قبل منافسيهم اليمينيين (Brookings Institution, 2023).

إضافة إلى ذلك، وفر صعود اليمين المتطرف في بعض الدول معارضة أقل لاتفاقيات مثيرة للجدل. فحين احتجت بعض الأصوات اليسارية والحقوقية على اتفاقيات تركيا وليبيا وتونس بدعوى انتهاكها حقوق الإنسان، قابل ذلك تأييد قوي أو صمت من حكومات يمينية اعتبرت الأمر انتصارًا سياسياً لإيديولوجيتها. بل إن بعض قادة اليمين (مثل فيكتور أوربان في المجر) روّجوا لفكرة "تعميم النموذج" – أي إقامة أسوار إلكترونية واتفاقيات عزل بكل اتجاه، ما جعل هذه الأفكار جزءًا من النقاش السائد بعد أن كانت هامشية قبل 2015. وبمرور الوقت، تبنى التيار الرئيسي في أوروبا كثيرًا من أطروحات اليمين المتشدد. فالحديث عن "مكافحة غزو المهاجرين" أو ضرورة "تصدير مراكز اللجوء إلى إفريقيا" لم يعد حكرًا على أقصى اليمين، بل تسرب إلى تصريحات ساسة معتدلين أحيانًا وإن بعبارات مخففة.

هذه التحولات جعلت السياسة الأوروبية الخارجية تجاه الهجرة أسيرة لضرورات السياسة الداخلية. فالاتحاد الأوروبي يتعامل مع دول الجنوب بعين على ناخبيه في الشمال. وكثيرًا ما يوصف اتفاق ما بأنه "إرسال رسالة قوية للناخبين بأننا نسيطر على الوضع". وهكذا، تحولت إجراءات كانت طارئة (كصفقة تركيا 2016) إلى مرجعية تكرر (صفقة تونس 2023)، وأصبحت المقاربة الدفاعية/الردعية هي الوضع الطبيعي. وبذلك نستطيع القول إن صعود اليمين حوّل أزمة الهجرة من حدث مؤقت إلى سياسة أوروبية دائمة: فحتى عندما تقل الأعداد يظل التشدد قائمًا خشية من أي زيادة مستقبلية، ولأن الخطاب العام تكيّف على اعتبار الهجرة تهديدًا مزمنًا.

8. ردود الفعل في الجنوب العالمي — "تعاون أم إكراه؟"

أثارت الشروط الأوروبية الخفية والصفقات الأمنية ردود فعل متباينة وساخطة أحيانًا في دول الجنوب (إفريقيا والشرق الأوسط). فبينما تروّج بروكسل لرواية "الشراكة والتعاون" في إدارة الهجرة، يرى كثيرون في تلك الدول أن الأمر أشبه بـ"الإكراه" والضغوط، بل وصل البعض لوصفه بـ"الابتزاز السياسي" من جانب أوروبا. وهنا يبرز تساؤل جوهري حول سيادة هذه الدول واستقلالية

قرارها: هل تستطيع حقًا رفض الشروط الأوروبية دون تكبد خسائر فادحة؟ أم أنها مرغمة على القبول بحكم اختلال ميزان القوة الاقتصادية؟

عدد من التقارير الصادرة عن منظمات دولية وإقليمية انتقد عدم تكافؤ هذه "الشراكات". الاتحاد الإفريقي مثلًا عبّر في القمم المشتركة عن تحفظه على تركيز أوروبا المفرط على أمن الحدود بدل معالجة جذور الهجرة والتنمية. وفي إعلان فاليتا 2015 (القمة الأوروبية–الإفريقية حول الهجرة)، قبلت الدول الإفريقية خطة عمل تتضمن تعاونًا في منع الهجرة، لكنها أصرت على بند يؤكد احترام حرية التنقل داخل أفريقيا والسيادة الوطنية – في محاولة لضبط التوازن. ومع ذلك، لاحقًا شعرت عدة دول أفريقية بأن الاتحاد الأوروبي أخلف وعود التنمية وركز فقط على منع الهجرة. وصف دبلوماسي أفريقي ذلك قائلاً: "أوروبا تعطينا الفتات لنوقف عنها تدفقًا سببته سياساتها هي". ويشير هذا التعليق إلى منظور منتشر في الجنوب يعتبر أن سياسات أوروبا التجارية والاستعمارية القديمة وتسليحها لمناطق النزاع هي من أسباب الهجرة؛ وبالتالي فإن اشتراطها الآن على الضحايا أن يحرسوا حدودها ضرب من الوقاحة في نظر البعض.

من ناحية الاتهامات بالابتزاز، يجدر التذكير بتصريح شهير للرئيس التركي أردوغان عام 2016 عندما قال: "يمكننا أن نفتح الأبواب إلى اليونان وبلغاريا في أي وقت ونضع اللاجئين في حافلات نحوكم" – وهذا تصريح علني بالابتزاز السياسي. بالمقابل، وعلى نحو أقل صخبًا، تلمّح حكومات عربية وإفريقية في اجتماعات مغلقة بأنها لا تريد أن تكون "شرطي أوروبا" مقابل مبالغ زهيدة. في تونس، أثارت مذكرة التفاهم 2023 انتقادات داخلية من معارضين اعتبروها مساسًا بالسيادة وارتهانًا لإملاءات خارجية. حتى أن مجموعة من النواب الأوروبيين مُنعوا من دخول تونس في سبتمبر 2023 عندما حاولوا تقصي الوضع، ما فُهم كتأكيد من الرئيس التونسي أنه لن يقبل تدخلًا أوروبيًا مباشرًا في شؤونه الداخلية رغم قبول المساعدة (The Guardian, 2023). وبشكل عام، يسود شعور لدى كثيرين في الجنوب بأن اللهجة الأوروبية تأخذ طابعًا استعلائيًا: فالاتحاد "يملي" شروطًا ويهدد بقطع المساعدات، مما يذكّر البعض بأساليب الهيمنة والوصاية من حقب استعمارية أو إمبريالية سابقة لكن بثوب جديد. منظمة العفو الدولية وغيرها وصفوا الاتفاقيات الأخيرة بأنها "تعاون مفروض بالقوة" أكثر منها شراكة طوعية (Amnesty International, 2024).

أما عن السيادة، فالسؤال معقّد. تقنيًا تستطيع أي دولة رفض الشروط الأوروبية – فإفريقيا ليست تحت استعمار قانونيًا – لكن الكلفة عالية. دول عديدة تعتمد على المساعدات الإنمائية الأوروبية (خاصة الفقيرة منها) وعلى الوصول إلى الأسواق الأوروبية، وبالتالي فإن معارضة الرغبات الأوروبية في ملف حساس كالهجرة قد يعني خسارة دعم مالي أو عقود تجارية أو تجميد مفاوضات مهمة. مثال ذلك، حين رفضت النيجر سابقًا استقبال مراكز لفرز المهاجرين على أراضيها، واجهت ضغوطًا ديبلوماسية واقتصادية، ورغم صمودها آنذاك إلا أن سياق الانقلاب العسكري في 2023 أعاد خلط الأوراق (إذ علّقت أوروبا التعاون معها تمامًا). أيضًا، دول كالمغرب ومصر التي تمتلك بعض أوراق القوة الإقليمية ربما تستطيع مناورة أكبر (كتهديد المغرب بتعميق شراكات مع روسيا/الصين مثلاً)، لكن تظل في النهاية حريصة على عدم استعداء بروكسل نظرًا لحاجتها للاستثمار والتجارة مع أوروبا. وبالتالي، عمليًا السيادة في هذه الملفات نسبية: الكثير من دول الجنوب رضخت جزئيًا لتلك الشروط لأنها محاصرة اقتصاديًا ولا تملك ترف العناد طويلًا.

رغم ذلك، برزت أصوات في الجنوب ترفض تصوير بلدانها كذُمى تحركها أوروبا. فمثلاً، قال وزير خارجية سابق لإحدى دول غرب أفريقيا: "نحن لسنا حراس سجن لأوروبا، وعلى أوروبا معالجة مشكلاتها الداخلية دون تصديرها لنا". أيضًا، روّج مثقفون أفارقة لفكرة "الهجرة حق" – مستندين إلى أن الأوروبيين أنفسهم يهاجرون ويعملون بحرية حول العالم – وطالبوا بأن يكون أي

تعاون حول الهجرة ثنائيًا متكافئًا يراعي مصالح المهاجرين وحقوقهم، لا مجرد إملاء أمني من طرف واحد. بعضهم اقترح مثلا تأشيرات إنسانية أو ممرات نظامية كجزء من الاتفاق (وهو أمر نادرًا ما قبلته أوروبا). هذه النقاشات لم تمنع استمرار النهج الأمني، لكنها تنذر بأنه إذا تجاوزت أوروبا الحد في الضغط، فقد تخرج الأمور عن السيطرة – سواء عبر اضطرابات سياسية داخل دول الجنوب (كما حصل في احتجاجات غامبيا وموريتانيا ضد إعادة المهاجرين (Esteri, 2023))، أو عبر تقارب تلك الدول مع منافسين دوليين يقدمون دعمًا دون شروط حقوقية (كالصين وروسيا).

في المجمل، تثير سياسة الاتحاد الأوروبي الحالية في الهجرة توتراً كامناً بين الشمال والجنوب. فبينما تصفها بروكسل بالتعاون الضروري والمفيد للطرفين، يشعر كثيرون في الجنوب بأنها مفروضة وغير عادلة – "إكراه" بأدوات ناعمة. وقد يؤدي استمرار هذا النهج دون معالجة الجذور التنموية واحترام أكبر لسيادة الشركاء إلى رد فعل عنيف في المستقبل. إذ لا يمكن لأي ترتيب يعتمد فقط على القوة الاقتصادية لطرف واحد أن يدوم طويلاً دون اهتزاز، خاصة إذا ما تغيرت المعطيات أو ظهر منافسون مستعدون لملء الفراغ.

9.خاتمة

على ضوء ما تقدم، يتضح أن مكافحة الهجرة أصبحت الثمن الإلزامي فعلاً لأي تعاون مع الاتحاد الأوروبي في نظر صانعي القرار الأوروبيين، نتيجة تفاعلات داخلية وخارجية معقدة. لقد تغيرت فلسفة أوروبا في جوارها: فبدلاً من شعار "التنمية لمنع الهجرة" الذي رُفع في مطلع الألفية، بات الشعار غير المعلن "المنع مقابل كل شيء" – أي أن منع الهجرة شرط للحصول على المساعدات أو حتى لعلاقات سياسية طبيعية. تمفصلت هذه السياسة عبر محاور الأمننة والشرطية التنموية والصفقات الثنائية ونقل العبء، على حساب اعتبارات حقوق الإنسان والتنمية طويلة الأمد. ورغم ما تحقق لأوروبا من خفض لأعداد الوافدين مؤقتًا، إلا أن هذه المكاسب تأتي على حساب القيم والمواثيق وبتكلفة أخلاقية عالية، فضلاً عن أنها تعيد تشكيل علاقة أوروبا بمحيطها بشكل قد لا يكون مستدامًا. في الأثناء، تعيش دول الجنوب حالة تردد وتوجس بين الاستفادة من الدعم الأوروبي والخضوع للإملاءات، في ظل شعور متزايد بأنها في موقف ضعف.

من منظور نقدي، يمكن القول إن الاتحاد الأوروبي وجد نفسه "سجيناً" لأجندة فرضها الخوف السياسي الداخلي أكثر مما هي خطة مدروسة لحوكمة الهجرة. فالهجرة ظاهرة تاريخية وإنسانية لن توقفها الجدران ولا الصفقات، بل قد تؤدي سياسات الردع القصوى إلى طرق هجرة أشد خطورة كما شهدنا عبر الصحراء والبحر. وبالتالي فإن الاستمرار في النهج الحالي قد ينجح في المدى القصير انتخابيًا، لكنه لا يقدم حلاً جذريًا؛ لا لتنمية أفريقيا، ولا لحماية حياة وكرامة من سيهاجرون حتمًا تحت ضغط اليأس. إن بناء شراكات حقيقية يتطلب إعادة توازن بين حق أوروبا في إدارة حدودها وحق البشر في التنقل والحياة الآمنة، وبين المساعدة التنموية المشروطة بالقمع والتنمية التي تعالج الأسباب الجذرية للهجرة. وحتى الآن، الكفة تميل إلى مقاربة "الأمن أولاً"، لكن ثمن ذلك – كما رأينا عبر المحاور – هو تقييد التعاون بمفهوم ضيق، وتأبيد عقلية الحصار، وترسيخ انعدام الثقة بين الشمال والجنوب.

لعل السنوات القادمة، وما تحمله من استحقاقات انتخابية في أوروبا ومن تحديات اقتصادية عالمية، ستكون حاسمة في تقرير إن كانت هذه "الشروط الخفية" ستزداد تجذرًا أم أن هناك مجالًا لتصحيح المسار نحو تعاون أكثر إنصافًا وإنسانية.

المراجع:

- Varma, T & ,.Roehse, S .(2024) .Understanding Europe's turn on migration .Brookings Institution – Foreign Policy Program (تحليل لاتجاه السياسات الأوروبية نحو التشدد في الهجرة بعد 2015)brookings.edubrookings.edu.
- Rankin, J .(2024) .EU fund to stem migration from Africa' fails to address risks – ' watchdog .The Guardian, 25 Sep 2024 (تقرير عن انتقادات محكمة المدققين الأوروبية للصندوق الائتماني لأفريقيا)theguardian.comtheguardian.com.
- Tondo, L .(2021) .Revealed: 2,000 refugee deaths linked to illegal EU pushbacks .The Guardian, 5 May 2021 (تحقيق حول عمليات صدّ المهاجرين غير القانونية وعواقبها المميتة)theguardian.comtheguardian.com.
- Reuters .(2021) .Spain accuses Morocco of" blackmail "over Ceuta migrant surge . Reuters News, 20 May 2021 (خبر إخباري حول أزمة تدفق المهاجرين إلى سبتة وتوصيفها بالابتزاز)reuters.comreuters.com.
- Terry, K .(2021) .The EU-Turkey Deal, Five Years On: A Frayed and Controversial but Enduring Blueprint .Migration Policy Institute, April 8, 2021 (مقال تحليلي عن اتفاق الاتحاد الأوروبي وتركيا وتداعياته)migrationpolicy.orgmigrationpolicy.org.
- Akkerman, M .(2018) .How the security industry reaps the rewards of E.U. migration control .Transnational Institute (TNI), 5 June 2018 (تحقيق حول دور شركات السلاح والأمن الأوروبية في سياسات ضبط الحدود)tni.orgtni.org.
- Amnesty International .(2022) .Libya/EU: Conditions remain' hellish 'as EU marks 5 years of cooperation agreements .Amnesty International News, 31 Jan 2022 (بيان يوثق الانتهاكات في ليبيا نتيجة التعاون الأوروبي واعتراض المهاجرين)amnesty.orgamnesty.org.
- Pinto, T. N .(2024) .Between a rock and a hard place: the EU's transactional approach to migration .Mixed Migration Centre, 16 Jan 2024 (مقال يصف النهج الأوروبي بالمعاملاتي المشروط في مجال الهجرة)mixedmigration.orgmixedmigration.org.
- O'Carroll, L .(2023) .EU states expressed' incomprehension 'at Tunisia migration pact, says Borrell .The Guardian, 18 Sep 2023 (خبر عن انتقادات داخل الاتحاد الأوروبي لمذكرة التفاهم مع تونس)theguardian.comtheguardian.com.

- Christides, G., et al .(2025) .Invisible Walls: How AI tech at Europe’s borders threatens people seeking refuge .Solomon/Investigate Europe, Jan 2025 (تحقيق استقصائي حول استخدام التقنيات والذكاء الاصطناعي في الرقابة على الحدود الأوروبية وتأثيرها على حقوق اللاجئين)investigativejournalismforeu.netinvestigativejournalismforeu.net.